الاتحاد الشــرق الأوســط بيــن ماكيــن وأوبامــا

باتريك سيل

نظرياً يقف المرشحان الرئاسيان جون ماكين وباراك أوباما، على طرفي نقيض من السياسات ذات الصلة بقضايا الشرق الأوسط. فهناك اختلاف كبير جداً في خطابهما بشأن العراق، فلسطين، التطرف الإسلامي والإرهاب، التعذيب، بل أبعد من ذلك فيما يتصل بالتوسع الروسي في منطقة القوقاز. وبالقدر نفسه يمثل مستشاريهما مواقف جد متباينة أيضاً. فعلى سبيل المثال يبدو راندي شيونمان، منسق السياسات الخارجية لحملة جون ماكين الانتخابية، منشغلاً بأمرين اثنين أكثر من غيرهما: أمن إسرائيل، والخطر النووي الإيراني. وفي عام ٢٠٠٢، قاد راندي حملة إنشاء «لجنة تحرير العراق»، وهي مجموعة الضغط التي دفعت باتجاه إسقاط نظام صدام . وتحيط بجون ماكين مجموعة أخرى من المستشارين المحسوبين على «المحافظين الجدد» الموالين لإسرائيل، من أمثال: ويليام كريستول، المؤسس المشارك لمشروع New American Century الذي أسهم مساهمة كبيرة في تشكيل سياسات إدارة بوش الخارجية، القائمة على الأحادية والضربات العسكرية الاستباقية. ومن بينهم أيضاً جيمس وولسي، المدير السابق لوكالة «سي آي. إيه» المعروف بتشدده.

وعلى نقيض ذلك، يحيط بمنافسه «الديمقراطي» باراك أوباما، عدد من مستشاري السياسات الخارجية من أمثال زبيجنيو بيرجينسكي و«أنتوني ليك»، وكلاهما «ليبراليان» ومستشاران رئاسيان سابقان للأمن القومي، وهما يحذران من كارثية التداعيات، التي ربما تنجم عن توجيه ضربة عسكرية لإيران، إلى جانب انتقادهما لبعض السياسات التي تنتهجها إسرائيل. وعلى وجه التحديد، زعم بيرجينسكي أن في وسع أوباما صياغة تعريف جديد لدور أميركا العالمي. ويعد هذا التصريح، دبلوماسية ذكية من بيرجينسكي، في إشارة منه إلى فداحة الأخطاء التي ارتكبتها إدارة بوش في مجال السياسات الخارجية. ومهما يكن فإن الذي يبدو مؤكداً الآن أن نهج بوش، وخاصة ما يتعلق منه بإعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير بالقوة، حتى يكون أكثر أمناً لكل من أميركا وإسرائيل سوف يلقى به إلى مزبلة التاريخ.

ولكن لأي مدى تبدو هذه الفوارق بين مواقف المرشحين الرئاسيين عملية في واقع اليوم؟ نثير هذا السؤال ونحن ندرك أن أميركا تمر بمرحلة عصيبة ومضطربة من تاريخها. ولا جدال في أن ولايتي الرئيس جورج بوش المتتاليتين، ألحقتا ضرراً بالغاً بوزن أميركا ونفوذها الدوليين. ويتجلى هذا الضرر في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية معاً. وما العاصفة المالية التي ضربت أميركا مؤخراً سوى آخر العلامات والمؤشرات على نهاية الهيمنة الأميركية على العالم. والمتوقع أن يرث أي من يكتب له الفوز بالمنصب الرئاسي في المعركة الانتخابية الفاصلة في نوفمبر المقبل، دولة عظمى طالما كسرت عظامها ونزعت أسنانها، فلم تعد تلك «أميركا» المستأسدة التي عرفها العالم طوال القرن الماضي. وعليه فإن أهم واجب يضطلع به الرئيس الجديد، سواء كان أوباما أم ماكين، هو جبر هذا الكسر وإعادة بناء النفوذ الأميركي، والتعويض عما خسرته من صورتها وسمعتها دولياً.

هذا ما يردني إلى الاعتقاد بأن طبيعة الأحداث والوقائع نفسها هي التي ترغم كلا المرشحين على اتخاذ مواقف متقاربه عملياً في سياساتهما الخارجية. وعليه فإن المتوقع أن تضيق الفجوة الأيديولوجية بين المرشحين الرئاسيين. فعلى سبيل المثال، أيد كلاهما خطة إنقاذ الاقتصاد الأميركي التي اقترحها الرئيس بوش، والتي تصل قيمتها إلى ٧٠٠ مليار دولار. وليس أمام المرشحين أن يتسع الخلاف بينهما كثيراً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، طالما أن حجم العجز الكبير الذي تعانيه الخزانة العامة، سوف يرغمهما على تقليص خططهما الخاصة بالإنفاق العام من الخزانة العاجزة المثقلة بالديون. وفيما يتعلق بسياساتهما إزاء العراق أيضاً، تبدو الخلافات بينهما خطابية أيديولوجية، أكثر منها واقعية. فمن مظاهر التقارب بينهما -أكثر من التنافر الأيديولوجي إزاء العراق- أنه من رأي السناتور جون ماكين أن استراتيجية زيادة عدد القوات التي طبقت في العراق قد أتت أكلها، وأن من الواجب أن تبقى القوات الأميركية هناك إلى حين تحقيق النصر الحاسم والكامل في العراق. بيد أن الحقيقة التي يقرها الجميع اليوم- بمن فيهم جون ماكين نفسه- هي الالتفاف حول ما دعا إليه أوباما من ضرورة سحب القوات كاملة، كان ذلك آجلاً أم عاجلاً. مع تفضيل الانسحاب العاجل بالطبع.

بهذا نصل إلى القول إن الخلاف الرئيسي والفعلي بين المرشحين فيما يتصل بالسياسات الخارجية، هو ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقواعد عسكرية لها في العراق أم لا؟ والمعروف أن أوباما يعارض فكرة القواعد العسكرية المستديمة، على نقيض منافسه «الجمهوري» جون ماكين الذي يؤيد إطالة أمد بقاء القوات في العراق، على غرار الوجود العسكري المستديم لبلاده في كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية، حيث لا تزال أميركا تحتفظ بقواعدها العسكرية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتعتمد هذه الرغبة في نهاية الأمر، على ما يقرره العراقيون، وعلى رغبتهم في بقاء القوات أو مغادرتها لبلادهم بالطبع.

أما فيما يتعلق بسياسة واشنطن إزاء إيران، فقد سبق لجون ماكين أن تغنى بمقطع «اضربوا ... اضربوا ... اضربوا إيران بالقنابل»، وهو مقطع غنائي من تأليفه وأدائه الخاص في مستهل اجتماع عام كان قد خاطبه، مؤكداً خلاله عزمه على توجيه ضربة عسكرية إلى منشآت إيران النووية. غير أنه أرغم على التراجع عن حماسه الزائد ذاك، بالنظر إلى حقائق الواقع وتطوراته التي تشير إلى عدم اكتمال المهمة العراقية، وإلى تدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان.

وليس في التحول الذي طرأ على موقف ماكين وحماسه آنف الذكر، من استثناء أو غرابة. ذلك أن الإفلاس المالي الذي ضرب أميركا مؤخراً، مقترناً بالاستنزاف الذي تعرضت له القوات في كل من العراق وأفغانستان، لم يدعا مجالاً للتفكير في احتمال فتح جبهة مواجهة عسكرية ثالثة مع طهران، إلا لدى قلة من القادة السياسيين والعسكريين المتهورين. وهنا أيضاً اقترب ماكين من أوباما، فالأول صرح خلال الآونة الأخيرة بأنه على استعداد لإجراء محادثات مباشرة مع طهران على مستوى وزراء الخارجية.

وبشأن أفغانستان، فقد تطابقت مواقف المرشحين الداعية إلى نشر المزيد من القوات الأميركية هناك. ومن رأي أوباما أن الحرب على العراق كانت خطأً وأن من الواجب إعادة توجيه اهتمام أميركا لاجتثاث تنظيم «القاعدة» من كل من باكستان وأفغانستان، لكن من رأيي الشخصي أن المرشحين قد أخطأ في تأييدهما لنشر المزيد من القوات في أفغانستان. وفيما أعلمه، فإن هذه الأخيرة بحاجة إلى تسوية سياسية لمشكلتها، أكثر من حاجتها إلى نشر المزيد من القوات، حتى وإن اقتضت هذه التسوية، تقديم بعض التنازلات السياسية لحركة «طالبان». وفي الوقت نفسه، لا بد من إنقاذ باكستان من القلاقل الأمنية والسياسية التي تمر بها، جراء تصاعد ضغوط واشنطن عليها، وحثها على تصعيد عملياتها العسكرية ضد حركة» طالبان» المحلية، بجانب العمليات التي بدأت القوات الأميركية تنفيذها داخل الأراضي الباكستانية، في الشريط الحدودي المشترك بينها وأفغانستان.

على أن الهوة تبدو واسعة جداً بين المرشحين الرئاسيين فيما يتصل بمكافحة التطرف الإسلامي. ففيما يشبه رجع صدى الرئيس بوش، قال ماكين إن التطرف الإسلامي يشكل تهديداً خطيراً للأمن الأميركي، وإنه لا بد من محاربته أينما أطل برأسه. وعلى نقيض هذا الموقف، بدا أوباما أشد قلقاً وحرصاً على إرسال رسالة مفادها أن أميركا ليست في حرب مع الإسلام.

وفي حين يعتزم ماكين مواصلة الحرب على الإرهاب بالوسائل العسكرية، يرغب أوباما في نزع فتيل التطرف والإرهاب بالوسائل السلمية، عبر تسوية النزاعات السياسية في المنطقة الشرق أوسطية، وعلى رأسها النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وهنا يكمن الخلاف الجوهري بينهما.

فقد أعلن ماكين صراحة كونه «صهيونياً» وأنه لن يتردد في دعم إسرائيل بصرف النظر عن أفعالها وسياساتها. وعلى صعيد الممارسة، ربما يعني هذا عدم التنازل عن أية أراضٍ للفلسطينيين، وألا يتم اقتسام مدينة القدس بين طرفي النزاع. وفي حين أعلن أوباما دعمه لإسرائيل، إلا أنه قال إن ذلك الدعم لا يشمل الترحيب بأفكار حزب «الليكود» وسياساته. وعلى نقيض ماكين، يبدو أوباما أكثر تفهماً لأهمية بناء جسور التفاهم والتواصل بين أميركا والعالم العربي الإسلامي. وهذا هو ما دفعه إلى وضع حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في قائمة أولوياته المبكرة. وعلينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الأهداف ستصمد أمام ضغوط السلطة وقيودها.

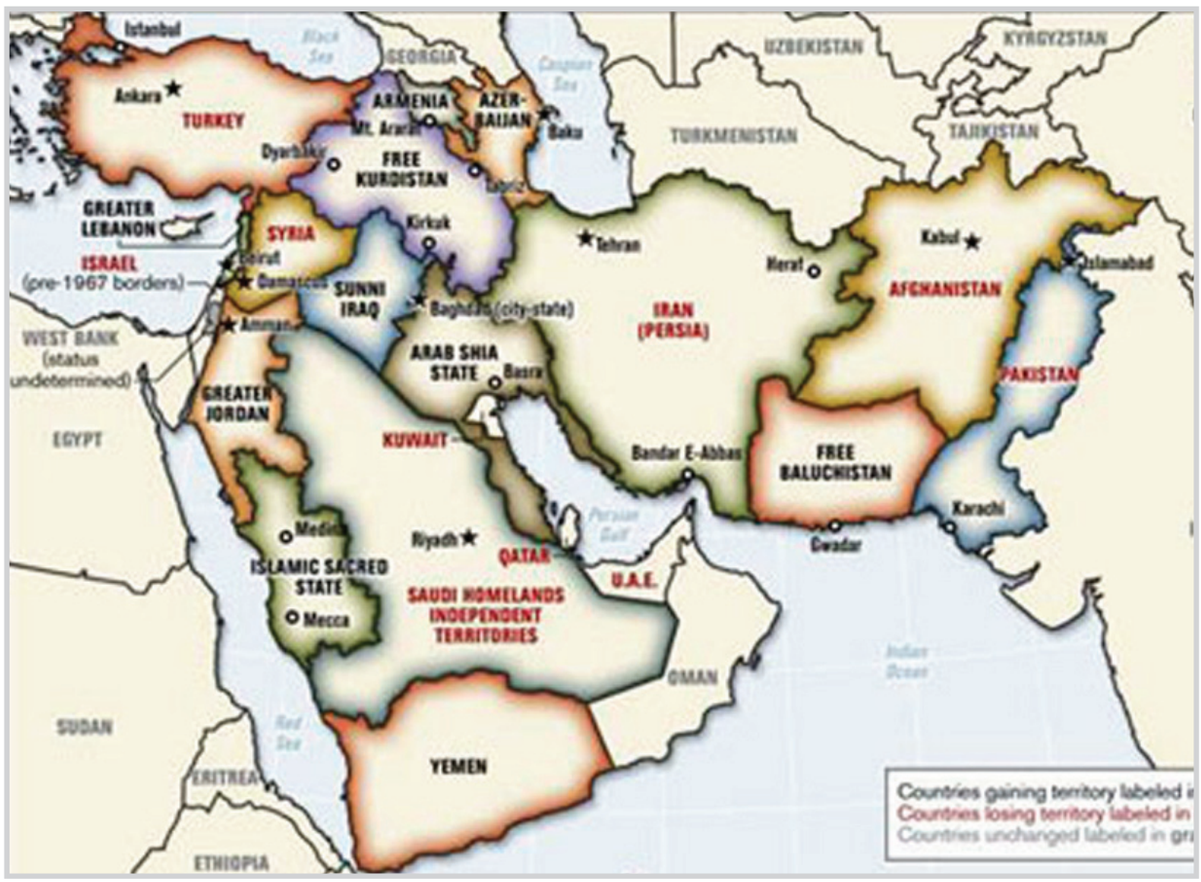

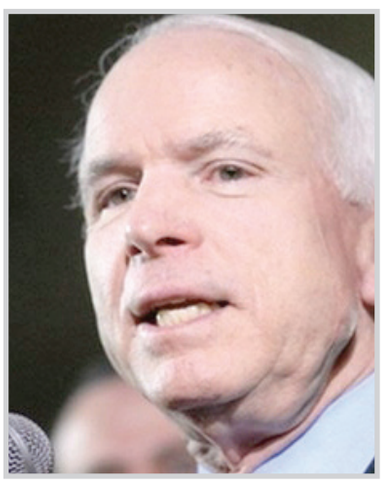

الأهرام تأميم الرأسمالية

عاصم عبد الخالق

لم يبالغ ستيفن موفسون المعلق الاقتصادي للواشنطن بوست عندما وصف خطة الإنقاذ المالي المطروحة بأنها "أم التدخلات". ولم تبالغ الصحيفة عندما قالت إن الخطة هي صيغة تجمع بين الإنقاذ والتأميم حتي لو كان هذا المصطلح الاشتراكي الأخير يمثل صدمة في دولة الرأسمالية العتيدة. ولكن ماذا يمكن أن نسمي سيطرة الحكومة علي ٨٠٪ أو أكثر من أسهم وأصول مؤسسة خاصة. هل يوجد تعبير آخر غير التأميم. نفس هذا المعني ذهب إليه كثير من المحللين سواء مدافعين أو معارضين للخطة. هناك من تحدث عن انهيار الرأسمالية الأمريكية وهناك من اكتفي بالتأكيد علي أنها تمر بمحنة وإن لم تمت. وهناك من انطلق ينعي الاقتصاد الحر كله. وفي المقابل هناك من يصر علي أن ما يحدث برغم خطورته وآثاره المدمرة هو عاصفة ستمر كما مرت عواصف كثيرة قبلها ولا داعي لكل هذا الذعر، ولا يوجد ما يستدعي تدخلا حكوميا بكل هذا الحجم والمخاطر.

هذا الاتجاه يتبناه بالطبع الجمهوريون واليمين بصفة عامة لان الحل المطروح، وهو في جوهره نوع من الوصاية الحكومية بصورة أو بأخري علي السوق وتعطيل لآلياتها، هذا الحل يصطدم بصميم مبادئ وأفكار وبرامج الجمهوريين الذي يجعلون من الحرية الاقتصادية في ظل حكومة صغيرة تدير أكثر مما تحكم، قيمة عليا لا تقبل المساس. وهذا يفسر لماذا وصف نيوت جينجريتش الرئيس الجمهوري السابق لمجلس النواب الخطة بأنها فكرة مناهضة من الأساس لكل ما هو أمريكي. وما يفسر أيضا تمرد الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس علي الإدارة الجمهورية بمعارضة الخطة قبل إقرارها. وأخيرا يفسر لماذا نفي البيت الأبيض عن نفسه تهمة خيانة المبادئ الجمهورية، حتي إن الرئيس بوش عندما وجه كلمته إلي الأمة حرص علي أن يذكر الشعب انه أكثر الأمريكيين إيمانا بقيم الاقتصاد الحر.

وبرغم أن صدمة التدخل الحكومي واسع النطاق في القطاع المالي وفقا للخطة لا تقل عن صدمة الانهيار المالي نفسه فإن التاريخ الأمريكي به العديد من التدخلات الحكومية حتي ولو لم تكن بهذا الحجم. وهناك سوابق كثيرة منها تدخل إدارة ريجان قبل ٢٤ عاما لإنقاذ مصرف كونتنتال الينوي اكبر سابع بنك وقتها. وقبل ذلك بكثير خلال الفوضي الاقتصادية في١٧٩٢ نفذت الحكومة ما عرف باسم خطة الكسندر هاميلتون وفي١٩٧٩ نفذت خطة إنقاذ كرايسلر للسيارات، وقبل ذلك في٧١ كانت قد سيطرت علي مؤسسة بين سنترال. كما سبق أن استحوذت علي نصف مؤسسات الادخار والإقراض الوطنية أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وإذا كان بوش قد فرض السيطرة الحكومية علي جزء من الديون والأصول الخاصة فان الرئيس الراحل نيكسون فرض السيطرة العامة علي الاقتصاد كله عندما جمد الأجور والأسعار في أغسطس١٩٧١ وكلاهما جمهوري.

غير صحيح إذن ما قاله السيناتور الجمهوري جيم بوننج من أن خطة الإنقاذ هي تحول نحو الاشتراكية المالية. إذ أن السوابق المشار إليها وغيرها تؤكد أن مثل تلك التدابير الاشتراكية تكون مؤقتة وتلجأ إليها الحكومة مضطرة عندما تصاب رأسماليتها بالعطب إلي أن تستعيد قوتها، فليس هناك انقلاب تاريخي حدث أو سيحدث.

ما يجري في الواقع شخصه بدقة خبير مرموق هو البروفيسور روبرت شيلر أستاذ الاقتصاديات بجامعة"ييل" عندما قال إن الخطة بما انطوت عليه من تدخل لا تؤشر علي أن الرأسمالية كما نعرفها تحتضر ولكن الحقيقة هي أنها آخذه في التطور. وان ما يحدث هو نقطة تحول في هذا النمو المستمر لها. وينبه شيلر الأمريكيين إلي أن اقتصادهم لم يكن أبدا نموذجا براقا لقوي السوق التي لا تقهر. ولذلك يقترح تجنب استخدام لفظ الرأسمالية لتصنيف هوية الاقتصاد الأمريكي. والأدق من وجهة نظره هو استخدام تعبير النظام الاقتصادي الأمريكي. بمعني أن خصوصية هذا النظام وقابليته للتدخل الحكومي، تجعله مختلفا وغير خاضع لشروط الرأسمالية التقليدية. من هنا يدافع شيلر بشدة عن الخطة ويراها السبيل الوحيد لدفع كارثة مالية محققة.

غير أن هذا الحماس للخطة يقابله آخرون بمعارضة ضارية حتي من غير الجمهوريين. وقد نشرت صحيفة وول ستريت تقريرا مهما قبل أيام كتبه٣ من أهم الخبراء الاقتصاديين في أمريكا هم جلين هوبارد عميد مدرسة التجارة بجامعة كولومبيا، وهالت سكوت أستاذ النظم المالية الدولية بجامعة هارفرد، ولويجي زينجاليس أستاذ المالية بجامعة شيكاغو. حدد هؤلاء ثلاثة أهداف لأي خطة إنقاذ، وهي استعادة الاستقرار سريعا وبأقل تكلفة لدافعي الضرائب، معاقبة المتسببين في الخسائر، مواجهة جذور المشكلة التي سببت الأزمة. ويعتقدون أن الخطة الحالية لن تحقق تلك الأهداف. بل تعاني من٣ ثغرات أساسية.

أولا: كيفية تسعير الأصول التي ستشتريها الحكومة. فلا توجد آلية لذلك، وهناك احتمال بحدوث نوع من التعسف في تحديد الأسعار من ناحية أو في المبالغة فيها من ناحية أخري.

ثانيا: هناك شكوك في أن يستفيد الاقتصاد الأمريكي بالفعل من شراء الديون أو المؤسسات. والتساؤل المنطقي هنا هو لماذا يجب أن يتحمل دافعو الضرائب الخسائر التي حدثت ولا تتحملها الأطراف المباشرة أي الدائنون والمساهمون. ومرة أخري يظل احتمال المحاباة أو التعسف في تنفيذ التدخل الحكومي وادا.

ثالثا وأخيرا: هناك مشكلة تقدير التكلفة، فإذا كان عدم التدخل سينجم عنه خسائر باهظة فان التكلفة المادية للتدخل باهظة أيضا وقد تتجاوز تريليون دولار وليس٧٠٠ مليار فقط كما تنص الخطة. هذا فضلا عن انه لا يوجد ما يضمن أن تمنع الخطة انهيار المزيد من المؤسسات.

أيهما علي حق شيلر أم الخبراء الثلاثة؟ الأيام هي التي ستجيب، غير أن ما يتفقون عليه جميعا هو أن الخسائر في كل الحالات فادحة. فما حدث هو كارثة مالية وصفها البعض بأنها١١ سبتمبر اقتصادية. وهذه المرة أيضا تحت رايات الجمهوريين.

القدس ما تقوله بالين يدعو للقلق

د. جيمس زغبي

حبس الإعلاميون أنفاسهم انتظارا للمناظرة التي جرت يوم الخميس الماضي بين مرشحي الحزبين الجمهوري سارة بالين والديموقراطي جوزيف بايدن، لمنصب نائب الرئيس. فبالنظر الى هفوات بالين المتكررة في المقابلات التلفزيونية التي تجرى معها، توقع الكثيرون ان ترتكب اخطاء مدمرة للذات في مناظرة تجرى على مستوى الأمة.

ولكن ذلك لم يحدث، فقد اعتمدت بالين استراتيجية معينة في المناظرة، إذ لم تجب عن معظم الاسئلة التي طُرحت عليها، بل انها قالت في لحظة ما من المناظرة: «لن أُجيب عن الاسئلة بالطريقة التي يريدها عريف المناظرة أو خصمي». ووجهت - بدلا من ذلك - سلسلة من الخطابات القصيرة المعدّة سلفا والموجهة الى الناخبين.

وأظهرت بالين انها شخصية ودودة ومحببة، لكنها لم تعبأ بالإجابة عن الاسئلة بقدر اهتمامها بتوجيه الاشارات لمناصريها، ولأن مقابلات سابقة اساءت اليها، فقد حرصت هذه المرة على أحاديث معدة سلفا.

وكنت قد أشرت قبل المناظرة الى انه من المهم لدى ملاحظة اداء بالين، عدم التركيز على ما لا تعرفه حول قضايا السياسة الخارجية المهمة، بل سيكون من الأجدى تفحّص ما تعرفه عن هذه القضايا.

لقد دخلت بالين هذا المعترك من دون أي رصيد يذكر في السياسة الخارجية، ويمكن للمرء ألا يعتد بمزاعمها تعلّم الشؤون الخارجية بالعيش بين بلدين أجنبيين، كما فعلت. فلا أحد ينكر أهمية الجغرافيا، لكن العيش في سيبيريا وكندا لا يعني اكتساب الخبرة في الشؤون الخارجية. كما ان رحلة بالين الوحيدة الى القواعد العسكرية الأميركية في المانيا والكويت (والدخول لعدة أميال داخل الأراضي العراقية)، ربما ساعدت بالين على فهم أفضل لاحتياجات جمهور ناخبيها في الخارج، لكن هذه الرحلة لم توفر لها فهما أفضل للعراق أو الكويت.

ولا بد ان مستشاري ماكين، الذين اختاروا بالين لهذا الموقع، يعرفون قدراتها باعتبارها «مسيحية» محافظة صلبة وذات طموح لا حدود له وحضور مؤثر، فضلا عن حقيقة كونها امرأة، ولكن فريق ماكين الذي يعرف نقاط ضعفها جيدا، قضى وقتا طويلا معها لاعطائها خبرة في الشؤون الدولية، وكان رئيس هذا الفريق هو راندي شونمان.

ثنائية الخير والشر

وقد برز ذلك جليا من المقابلات الرئيسية الثلاث التي أجرتها بالين عقب الاعلان عن ترشيحها لمنصب نائب الرئيس. فقد بدت اجاباتها قوية ومقنعة، لكنها أخذت تنكشف شيئا فشيئا، كلما ابتعدت الاسئلة عن «النقاط» المعدّة لها سلفا من قبل المساعدين.

ولأن بالين لم تكوّن رؤية مستقلة وقائمة على التجربة، للشؤون الدولية، فقد كشف حفظ بالين للدروس التي تم تلقينها لها، عن رؤية فجة وغير مصقولة للعالم من حولها، بل وكانت أحيانا، مبتذلة وشديدة التسطيح وشديدة الوضوح كذلك.

فتجد في خطاباتها ثنائية الخير «نحن» والشر «هم»، و«نحن» مع الديموقراطية والحرية، وبما ان الصراع واقع لا محالة بين الخير والشر، فإن «دورنا» هو فرض «قيمنا» وإلحاق الهزيمة بـ«الشر». ومن اقوالها أيضا ان «لا مصالحة مع الشر». وهذه الرؤية للعالم تعني العمل مع من يتفق معنا في الرؤية فقط، وعدم البحث عن اقامة جسور مع من يختلفون معنا.

وهذه هي رؤية الادارة الحالية في البيت الأبيض، لا سيما في ولاية بوش الأولى، وهو ما حاولت كوندوليسا رايس اصلاحه في الولاية الثانية، ولكنها لم تحقق نجاحا يذكر. وعلى الرغم من فشل هذا الخط الذي يمثله المحافظون الجدد، لكن يبدو ان بالين تتبناه وتنوي السير عليه.

وهكذا، يبدو ان قناعات بالين الدينية هي التي أهلتها لهذا الموقع، وهي القناعات التي اضاف اليها المحافظون الجدد الكثير من التي لقنوها اياها والتي تستند في معظمها الى ثنائية الخير والشر. ولهذا السبب أقول ان من المهم الاستماع الى ما تقوله بالين، بصرف النظر عن سوء الطريقة التي تقوله بها. انه أمر يدعو الى التخوف، لا السخرية.

العرب اليوم نهاية .. «نهاية التاريخ» !

جواد البشيتي

لقد سألوا تاجراً صغيراً مفلساً «لماذا أفلست؟»، فأجاب على البديهة قائلاً: «لأنَّ بضاعتي لم تَجِد في السوق مشترياً لها»؛ وكفى الله هذا التاجر الصغير ضيِّق الأفق شرَّ التعليل والتفسير، وكأنَّ السؤال الآتي وهو «لماذا لم تَجِد بضاعتكَ مشترياً لها؟» يجب ألاَّ يوجَّه إليه؛ لأنَّ إجابته من اختصاص الفلاسفة أو المنجِّمين!

الأزمة في أعراضها إنَّما هي أزمة إقراض، أي أزمة إحجام عن الإقراض؛ أمَّا في أسبابها، التي يفضِّلون النأي بأبصارهم وبصائرهم عنها، فهي، في المقام الأول، أزمة «عجز عن السداد».. عجز لم يصب الأفراد من ذوي الدخل المحدود فحسب، وإنَّما أصاب الشركات، فهل هذا العجز عن السداد ظاهرة من ظواهر «الاقتصاد الورقي (المالي)» أم أنه يضرب جذوره عميقاً في «الاقتصاد الحقيقي»؟!

رجل البورصة، وهو من المصابين بمرض البلاهة الاقتصادية أكثر من سواه من رجال النظام الرأسمالي، لا يرى حركة الصناعة والسوق العالمية إلاَّ في الانعكاس المقلوب رأساً على عقب لسوقي النقود والأوراق المالية، فالنتيجة في نظره تغدو سبباً.

إنَّه، وعلى جاري عادته، يحاول تفسير كل ظواهر الأزمات الاقتصادية (في الصناعة والسوق العالمية وفي سائر حقول الاقتصاد الحقيقي.. اقتصاد السلع والخدمات) على أنَّها نتيجة للأزمات في سوق النقود، ضارباً صفحاً عن حقيقة أنَّ الأزمات في سوق النقود والأوراق المالية ليست، على وجه العموم، سوى انعكاس لأزمات في عمق الاقتصاد الحقيقي.

نقول «على وجه العموم»؛ لأنَّ الاستقلال النسبي والمحدود لعالم «وول ستريت» عن عالم الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة، وللعالم أيضاً، يجعل له أزمات خاصة به؛ ولكنَّ هذه الأزمات الخاصة بـ «الاقتصاد الورقي» لن تكون أبداً في حجم يعدل حجم الأزمة التي عصفت بـ «وول ستريت»، فالفرق في الكمِّ هنا لا يمكن فهمه وتفسيره إلا على أنَّه فرق في النوع في الوقت عينه.

منذ زمن طويل انفصلت تجارة النقود (وتجارة الأوراق المالية كالسندات والأسهم) عن صناعة وتجارة البضائع؛ ومع نمو الرأسمال المصرفي، وتعاظم تركُّزه، ما عادت المصارف بـ «الدائن السلبي» الذي يقبض الفوائد وينتظر استرداد قروضه، وكأنَّ بين المصرف والصناعة برزخ لا يبغيان.

لقد تغلغل الرأسمال المصرفي في الصناعة، فعرف الاقتصاد الرأسمالي ظاهرة سطوة «الرأسمال المالي»، أي هذا التداخل والتزاوج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي.

واحسب أنَّ أباطرة المال في «وول ستريت» ليسوا في حاجة إلى من يأتيهم بالدليل على أنهم أباطرة أيضاً في «الاقتصاد الحقيقي»، كالصناعة والتجارة والخدمات، فالمصارف إنَّما هي في المقام الأول مصارف لشركات صناعية كبرى، والشركات الصناعية الكبرى إنَّما هي في المقام الأول شركات صناعية لمصارف كبرى.

في قمة الهرم الاقتصادي لـ «الرأسمالية الجديدة» في الولايات المتحدة نرى زمرة مالية تحكم قبضتها ليس على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين فحسب وإنَّما على الشركات الكبرى في الصناعة والنقل والتجارة، وفي قطاع الخدمات، وفي ما يسمى «الاقتصاد المعرفي».

وقد رأينا الآن، وفي عيون لا تنال الأوهام الإيديولوجية من قوَّة إبصارها، أنَّ هذه الزمرة، وفي أوقات الضيق والشدة على وجه الخصوص، هي «الرقبة الاقتصادية» التي تحرِّك «الرأس السياسية»، التي هي الآن كناية عن بوش وماكين وأوباما وبولسن والشيوخ والنواب في الكونغرس.

المبلغ (٧٠٠ بليون دولار) على ضخامته لا يعدل سوى ٥ في المائة من قيمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة؛ وضخّه في المصارف والمؤسسات المالية المفلسة، أو التي قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس، لن يعالج الأزمة؛ لأنَّ جوهر الأزمة يكمن في أنَّ المال ما أن يخرج من المصرف، على شكل قرض يُمْنح لفرد أو شركة، حتى تصبح عودته إلى المصرف من علم الغيب، وكأنَّ عبارة «خرج ولم يَعُد» هي خير وصف لحاله.

ولقد أحسن الوصف ذاك الذي قال إنَّ ضخ مبلغ ٧٠٠ بليون دولار في شرايين «وول ستريت» يشبه، لجهة نتائجه وعواقبه، أن تنقل دم لمريض ينزف دماً.

إنَّ «وول ستريت» تشبه الآن كومة من الأوراق تحترق، فهل يُطفأ الحريق إذا ما أُلقيت فيه ٧٠٠ بليون ورقة جديدة؟!

وإنَّها، في تشبيه آخر، كنار يريدون إطفاءها بصبِّ مزيد من الزيت عليها، والذي هو كناية عن ذلك المبلغ المالي الضخم.